مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يعقد دورته العادية الثالثة والسبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي 24 و 25 تموز/يوليه 2019

يتألف المجلس من السيد كاي شيلر، رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني (الرئيس)، والسيد راجيف مِهريشي، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، والسيد خورخي برموديز، المراقب المالي العام في جمهورية شيلي. ويشغل كل عضو فترة ولاية غير متعاقبة لمدة ست سنوات.

وقد وافق المجلس على 24 تقريرا في هذه الدورة، وعلى تقرير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام/عمليات حفظ السلام في كانون الثاني/يناير، ووافقت لجنة عمليات مراجعة الحسابات على ثلاثة تقارير أخرى نيابة عن المجلس، وهو ما أدى إلى إصدار ما مجموعه 28 تقريرا في عام 2019.

وراجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية الخاصة بما عدده ثماني عشرة منظمة واستعرض عملياتها. وتلقت جميع الكيانات الثمانية عشر من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات. وكانت عمليات حفظ السلام (المجلد الثاني) هي الجهة الوحيدة التي تلقت من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات مقترنةً بتنبيهات خاصة. وحلَّل المجلس البيانات المالية للكيانات السبعة عشر الخاضعة للمراجعة[1] فلاحظ أن ثلاثة عشر كيانا[2] أقفلت السنة المالية بفائض في حين سجلت أربعة كيانات[3] عجزا.

ولاحظ المجلس أن سيولة الميزانية العادية كانت منخفضة خلال عام 2018، وأن القروض المأخوذة من صندوق رأس المال المتداول في عام 2017 لم يتسن سدادها في عام 2018. وسجلت معظم الكيانات ارتفاعا مرضيا لنسب الملاءة المالية ونسب السيولة، أما الكيانات التي سجلت فيها هذه النسب معدلات تقترب من 1:1 أو أقل فلم تكن تواجه أي تهديد آخر مباشر لملاءتها المالية. إلا أن المجلس لاحظ كذلك تسجيل نسب نقدية دون 1:1 في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأمر الذي يشير إلى وجود ضغوط على السيولة. وفي حالة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تقل النسبة بكثير عن 1 (0,45). والسبب الرئيسي لذلك هو عدم سداد الاشتراكات المقررة، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط على السيولة وانخفاض نسبة النقد، حتى أقل من نسبة النقد في عام 2017 (0,66).

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، كان ما مجموعه ثمانية كيانات مشمولة بهذا التقرير تشارك في صندوق الاستثمار المشترك الذي تتعهده خزانة الأمم المتحدة التي تدير أصولا إجمالية قيمتها بقيمة 7,38 بلايين دولار في صندوقها الاستثماري المشترك. وبالمثل، هناك خمسة كيانات مشمولة بهذا التقرير

---

(1) لم يدرج الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأنه يطبق المعيار المحاسبي الدولي 26 لأغراض إطار الإبلاغ والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض المعالجات المحاسبية.

(2) الأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومركز التجارة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

(3) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وموئل الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لديها موارد استثمارية يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع زيادة الأرصدة النقدية وعدد الحسابات والمعاملات والعملات المستخدمة في السداد، تزداد الحاجة إلى إدارة مهنية للنقدية والاستثمارات بحيث تُدار المخاطر والعائدات إدارة سليمة.

وكيانات الأمم المتحدة عليها التزامات كبيرة تتعلق باستحقاقات الموظفين. فقد تجاوزت هذه الالتزامات في 12 كيانا نسبة الربع (25 في المائة) من مجموع الالتزامات، وتجاوزت في سبعة كيانات نصف مجموع الالتزامات. وفي الأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، تجاوزت الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين نسبة 75 في المائة، حيث بلغت في الأونروا ما نسبته 88,18 في المائة. ومن ناحية أخرى، زادت الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين خلال العام الماضي في ثلاثة كيانات وانخفضت في 15 كيانا، وكانت ضمن الالتزامات الرئيسية لمعظم الكيانات. وكان السبب الرئيسي لهذه الانخفاضات هو ارتفاع معدلات الخصم المستخدمة في التقييمات الاكتوارية.

ولاحظ المجلس أن أعلى مبالغ للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام 2018، بحسابات تزيد قيمتها عن بليون دولار، قد سُجلت في الأمم المتحدة (المجلد الأول)، وحفظ السلام (المجلد الثاني)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وقدم المجلس أيضا لمحة موجزة عن الإصلاح الإداري للأمم المتحدة، ولا سيما في الكيانات الأشد تضررا في الأمانة العامة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يبدي المجلس رأيا لمراجعي الحسابات بشأن الإصلاح في حد ذاته حتى مراجعة حسابات عام 2019، التي سيتم الإبلاغ عنها في عام 2020، وذلك لتوفير الوقت اللازم لتنفيذ الإصلاحات.

وستنشر تقارير مجلس مراجعي الحسابات بحلول آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2019 وستتاح على الموقع الشبكي للمجلس (http://www.un.org/en/auditors/board/) ونظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp).